

دراسة نقدية لتخريج حديث النبي ﷺ (كَانَ يُعْجِبُهُ أَنْ يَدْعُوَ ثَلَاثًا وَيَسْتَغْفِرَ ثَلَاثًا)

من حيث القبول والرد

م.م. عبد المحسن علي محمد الجبوري

دراسة نقدية لتخريج حديث النبي ﷺ

(كَانَ يُعْجِبُهُ أَنْ يَدْعُوَ ثَلَاثًا، وَيَسْتَغْفِرَ ثَلَاثًا)

من حيث القبول والرد

(*)

م.م. عبد المحسن علي محمد الجبوري

ملخص البحث

تناولت في بحثي هذا لدراسة أحد الأحاديث النبوية والحكم عليه بعد اطلاعي على تضعيف هذا الحديث من قبل أحد أبرز محدثي العصر الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله تعالى في مسائل عدة للرد عليه لتضعيفه لهذا الحديث وكذا لدفع شبهة كلامه على الأمامين البخاري ومسلم وكذا على الحافظ الذهبي مناقشة علمية وبيان وهمه وخطأه وأن هذا الحديث هو من الأحاديث المقبولة لا المردودة.

بعد تتبع طرقه والكلام على رجال اسناده مع تنبيهات ومسائل تتعلق فيه نسال الله تعالى أن أكون قد وفقت في عملي هذا وأن يجعلها ربي خالصاً لوجهه.

(*) مدرس مساعد / جامعة ديالى / كلية العلوم الاسلامية .

Abstract

This research has dealt with a comparison among of three great of the leading imams of Hadith and their memorizing, namely, 'Azim bin Abdul Qawi bin Abdullah Al-Mundhiri (٦٥٦ AH), Muhammad ibn Ahmad bin Othman bin Qaimazalhabi (٧٤٨ AH) and Ahmed bin Ali bin Muhammad bin Muhammad AL-Askalany (٨٥٢ AH) ".This paper has presented a brief curriculum vita about their life, Kitab AL-Kashif for AL-Thahabee and Taqreeb AL-Tahtheeb for Ibn Hajar. Then the researcher has made a comparison among them in terms of their final opinions of some narrators who differ in their opinions in terms of weakness or documentation. These imams belong for different centuries. Their opinions are regarded by the specialists of this field in terms of acceptance of the narrated of the narrator of AL-Hadith and its reject. The researcher has drawn a table and presented the name of each imam and their opinions and to what extent their agree with each other.

دراسة نقدية لتخريج حديث النبي ﷺ (كَانَ يُعْجِبُهُ أَنْ يَدْعُو ثَلَاثًا وَيَسْتَغْفِرَ ثَلَاثًا)

من حيث القبول والرد

م.م. عبد المحسن علي محمد الجبوري

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد إمام الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين. وبعد

اعلم أن السنة النبوية هي الوحي عن الذي لا ينطق عن الهوى؛ وهي المصدر الثاني في التشريع؛ فهي المبينة لكتاب الله تعالى ﴿بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾^(١)

وهذا مصداقاً لما أخبر به، فقد صح عنه ﷺ ((تَسْمَعُونَ وَيُسْمَعُ مِنْكُمْ وَيُسْمَعُ مِمَّنْ سَمِعَ مِنْكُمْ))^(٢) قال العلاني: "هذا من معجزاته التي وعد بوقوعها أمته وأوصى أصحابه أن يكرموا نقلة العلم وقد امتثلت الصحابة أمره ولم يزل ينقل عنه أفعاله وأقواله وتلقى ذلك عنهم التابعون ونقلوه إلى أتباعهم واستمر العمل على ذلك في كل عصر إلى الآن"^(٣).

فهؤلاء هم نقلة السنة وحاملوها ومبليغيها والذابين عنها في كل عصر الذين ندبهم رسول الله لهذا الأمر ودعا لهم، بقوله ﷺ: ((نَضَرَ اللَّهُ امْرَأًا سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا، فَأَدَّه كَمَا سَمِعَتْهُ، فَرُبَّ حَامِلٍ فِقْهِ غَيْرِ فِقْهِ، وَرَبَّ حَامِلٍ فِقْهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ))^(٤). ولأهمية حمل هذه الأمانة، وتبليغها ندبهم لذلك في أعظم مكان وفي أعظم جمع في خطبة حجة الوداع قال ﷺ: ((... فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ فَرُبَّ مُبَلِّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ))^(٥) متفق عليه، فامتثلت الصحابة حينئذ - الذين هم خير قرون هذه الأمة، فحفظوا عنه أحواله (وأقواله) وأفعاله، امتثالاً لأمره، وابتغاء ثوابه وأجره، ثم فعل ذلك بعدهم التابعون وتابعوهم... - رضي الله عنا وعنهم^(٦)، فصنفت كتب لجمع السنة النبوية سواء بما صح عنه أو جمعة لكل حديث مقبول أو ضعيف يعمل به^(٧)، وتخريجاً وتعليلاً وكذا صنفت

كتب لتراجم رواتها وما قيل فيهم من جرح وتعديل وكتب في العلل وغيرها من المصنفات وكذا لشرح السنة وبيان غريبها واستنباط أحكامها منها.

وفي بحثي هذا سأتناول واحداً من أحاديث النبي ﷺ من كتب السنة ؛ سنن أبي داود الذي أولين له الحديث كما الين لنبي الله داود (عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام) الحديد ، وسننه هذا هو أجمع كتب السنة لأحاديث الأحكام وثالث الكتب الستة.

وسأتناول في هذا البحث دراسة لسنده والحكم عليه من خلال أقوال أئمة هذا الشأن بالرجوع لكتب التراجم والعلل والتخارج ، والتنبيه على بعض المسائل التي واجتهدني من خلال البحث في الحكم على هذا الحديث خدمة لسنة نبيه ، وليس القصد النيل من الشيخ الألباني وغيره ، وإنما لنيل رضى الله تعالى ، والله من وراء القصد وهو الهادي للسبيل نسأله تعالى السداد والاخلاص في القول والعمل ، فإن أصبت فذلك من فضل الله تعالى ومنه وإن أخطأت فمن نفسي والشيطان. نسأله المغفرة والسداد.

واقترضى منهج البحث وخطة تقسيم هذه الدراسة على مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة.

أما المقدمة فخصصتها لبيان سبب اختيار الموضوع وبيان خطة البحث.

وأما المبحث الأول: فقد خصصته لترجمة رواية السند

وأما المبحث الثاني فقد تناولت فيه تخريج الحديث والحكم عليه

وأما المبحث الثالث فذكرت فيه تنبيهات لكل محب للسنة النبوية وعلمائها

وأما الخاتمة فضمنتها النتائج التي توصلت إليها في البحث.

دراسة نقدية لتخريج حديث النبي ﷺ (كَان يُعْجِبُهُ أَنْ يَدْعُو ثَلَاثًا وَيَسْتَغْفِرَ ثَلَاثًا)
من حيث القبول والرد
م.م. عبد المحسن علي محمد الجبوري

المبحث الأول

تخريج الحديث

قال أبوداود: حدثنا أحمد بن علي بن سويد السدوسي، حدثنا أبو داود، عن إسرائيل، عن أبي : ((كَانَ يُعْجِبُهُ ﷺ ، أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنْ يَدْعُوَ ثَلَاثًا، وَيَسْتَغْفِرَ ثَلَاثًا)) رواه أبو داود.

المطلب الأول:

أحمد بن عبد الله بن علي بن سويد أبو بكر السدوسي المنجوفي^٧.

قال الحافظ: صدوق

المطلب الثاني:

سليمان داود بن الجارود. الطيالسي^٨.

قال الحافظ: ثقة حافظ غلط في أحاديث^٩.

المطلب الثالث:

إسرائيل يونس بن عمرو^{١٠}.

قال الذهبي: "إسرائيل اعتمده البخاري ومسلم في الأصول، وهو في الثبت كالاسطوانة، فلا يلتفت إلى تصعيف من ضعفه"^{١١}.

قال الحافظ: ثقة تكلم فيه بلا حجة^{١٢}.

المطلب الرابع:

عمرو بن عبد الله بن علي أبو إسحاق السبيعي^{١٣}.

قال الحافظ: ثقة مكثر عابد من الثالثة اختلط بأخرة^{١٤}.

المطلب الخامس:

عمرو ابن ميمون الأودي مخضرم مشهور^{١٥}.

قال الحافظ: ثقة عابد.

المطلب السادس:

عبد الله بن مسعود الصحابي الجليل .

المبحث الثاني: تخريج الحديث والحكم عليه.

المطلب الأول: تخريج الحديث

رواه أحمد^{١٦} قال: حدثنا يحيى بن آدم (ح) وأبو أحمد .

وفيه أيضاً^{١٧} قال : حدثنا أبو سعيد .

وأبو داود^{١٨} قال: حدثنا أحمد بن علي بن سويد السدوسي ، حدثنا أبو داود الطيالسي .

والنسائي في عمل اليوم والليلة^{١٩} قال: أخبرنا محمد بن عبدالله ، حدثنا يحيى بن آدم.

دراسة نقدية لتخريج حديث النبي ﷺ (كَان يُعْجِبُهُ أَنْ يَدْعُو ثَلَاثًا وَيَسْتَغْفِرَ ثَلَاثًا)

من حيث القبول والرد

م.م. عبد المحسن علي محمد الجبوري

وابن حبان^{٢١} قال: أخبرنا أحمد بن علي بن المثنى^{٢٢}، قال: حدثنا أبو خيثمة، قال: حدثنا عبد

الرحمن بن مهدي، قال: حدثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق به

خمسهم: (يحيى بن آدم ، وأبو أحمد ، وأبو سعيد ، وأبو داود، وابن مهدي) عن إسرائيل ، عن

^{٢٢}.أبي إسحاق ، عن عمرو بن ميمون عن ابن مسعود

ولم ينفرد إسرائيل في روايته عن أبي إسحاق.

قال الدارقطني^{٢٣}: يرويه الثوري، وشعبة، وزهير، وإسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن

ميمون، عن عبد الله.

ورواية زهير أخرجهما أبي داود الطيالسي^{٢٤} قال: حدثنا أبو داود قال حدثنا زهير عن أبي إسحاق

به

ورواية سفيان أخرجهما الطبراني^{٢٥} قال: حدثنا الحضرمي، ثنا أبو كريب، ثنا زيد بن الحباب، عن

سفيان، عن أبي إسحاق به.

وهذه متابعات تامة

المطلب الثاني: حكم الحديث

هذا الحديث حسن اسناده جمع من المحدثين قديماً وحديثاً منهم:

وحسنه السيوطي^{٢٦}. والمناوي^{٢٧}.

وحسن اسناده الشيخ عبد القادر الأرناؤوط^{٢٨}.

ومنهم من صححه ، فقد صححه ابن حبان . وقال شيخ شعيب الأرناؤوط : إسناده صحيح^{٢٩} .

وهذا الحديث أصله قطعة من حديث فيه قصة أخرجه مسلم في صحيحه بنفس السند أي: عن (١٧٩٤) بلفظ: ((... كَانَ إِذَا دَعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ دَعَا ثَلَاثًا ، وَإِذَا سَأَلَ سَأَلَ ثَلَاثًا ...)) .

المطلب الثالث: تنبيه

ضعف سند هذا الحديث الشيخ محمد ناصر الألباني رحمه الله تعالى في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٢٧٦/٩)، قال رحمه الله بعد أن ذكر من خرجه: قلت (الألباني): "ورجاله ثقات؛ غير أن أبا إسحاق - واسمه عمرو بن عبد الله السبيعي - كان اختلط، ثم هو إلى ذلك مدلس وقد عنعنه.

هذا؛ وقد تجاهل المعلق على "مسند أبي يعلى" (١٣ / ٥١)، وعلى "الإحسان" (٣ / ٢٠٣) عنعنة أبي إسحاق واختلاطه، وصححا إسناده! بل ادعى الأول أن إسرائيل قديم السماع من جده! وهذا مما لم أر أحداً صرح به من الحفاظ ، بل هو خلاف ما نقله الحافظ العراقي في شرح "المقدمة" (ص ٣٩٤) عن أحمد: "إسرائيل عن أبي إسحاق فيه لين، سمع منه بأخرة". ونحوه في رواية ابنه عبد الله في "العلل" (١ / ٢٠٢) .

وأظن أنه استلزم ذلك من إخراج الشيخين لحديثه عن جده، وذلك غير لازم، كما لا يخفى على أهل العلم؛ لاحتمال أن اختلاطه لم يصلهما، أو وصلهما ولكن كان عندهما خفيفاً، كمثّل الذهبي فإنه قال: "شاخ ونسي ولم يختلط". أو غير ذلك من الاحتمال". أهـ. ثم إنه قد خالفه وزهیر؛ فروياه عن أبي إسحاق دون قوله: "ويستغفر ثلاثاً".

أخرجه الطبراني في "الدعاء" ...

دراسة نقدية لتخريج حديث النبي ﷺ (كَان يُعْجِبُهُ أَنْ يَدْعُو ثَلَاثًا وَيَسْتَغْفِرَ ثَلَاثًا)

من حيث القبول والرد

م.م. عبد المحسن علي محمد الجبوري

قلت: فهذا الاضطراب في المتن والإسناد، مما لا يحتمل ممن رمي بالاختلاط، ومثله من كان سيئ الحفظ، بل إن ذلك مما يؤكد ما رمي به.

نعم؛ برواية سفيان - وهو الثوري - تزول شبهة الاختلاط؛ فإنه ممن سمع منه قديماً بالاتفاق، وتترجح روايته على رواية إسرائيل، ولا سيما وقد تابعه زهير، ولكن تبقى العلة الأخرى وهي العنونة فإن وجد تصريحه بالتحديث أو السماع صحت جملة الدعاء. والله أعلم". أهـ.

وهذا الكلام للشيخ لا يسلم له في تضعيفه لهذا الحديث وسنينه أن شاء الله تعالى.

المطلب الثالث: المناقشة

ضعف الشيخ الألباني رحمه الله تعالى هذا الحديث في سلسلته. لعلتين في أبي إسحاق السبيعي:

الأولى: الاختلاط.

العلة الثانية: التدليس.

قال رحمه الله بعد أن ذكر من خرجه: "قلت (الألباني): ورجاله ثقات؛ غير أن أبا إسحاق - واسمه عمرو بن عبد الله السبيعي - كان اختلط، ثم هو إلى ذلك مدلس وقد عنعنه".

والجواب عن العلة الأولى (اختلاطه) فنقول: فمما لا خلاف فيه بين الحفاظ والنقاد أن رواية الراوي عن المختلط قبل اختلاطه مقبولة.

وهذا الحديث لم ينفرد إسرائيل بروايته عن أبي إسحاق (عمرو بن عبد الله السبيعي)

فرواه سفيان الثوري وشعبة^٣ وهما ممن روى عنه قبل الاختلاط. وهذه متابعة تامة.

فعلة الاختلاط انتفت بهذه المتابعة من أمري المؤمنين بالحديث (سفيان وشعبة)

علما أن الشيخ نفسه عن علة الاختلاط قال: "نعم؛ برواية سفيان - وهو الثوري - نزول شبهة الاختلاط؛ فإنه ممن سمع منه قديماً بالاتفاق، وتترجح روايته على رواية إسرائيل، ولا سيما وقد تابعه زهير".

قال الشيخ: "ولكن تبقى العلة الأخرى وهي العنونة، فإن وجد تصريحه بالتحديث أو السماع صحت جملة الدعاء. والله أعلم".

والجواب عن العلة الثانية (التدليس) فنقول ومن الله التوفيق: إن رواية المدلس (المقبول) إذا صرح بالسماع قبلها جمهور العلماء.

قال العلاني: "والصحيح الذي عليه جمهور أئمة الحديث والفقهاء والأصول الاحتجاج بما رواه المدلس الثقة مما صرح فيه بالسماع"^{٣١}.

وعلة روايته لهذا الحديث بالعنونة وجد ما يدفع هذه العلة فالحديث رواه شعبة عن أبي إسحاق وشعبة كفانا علة تدليسه وغيره

قال الحافظ: "كان شعبة يروي عن المدلسين ... رويانا من طريق يحيى القطان عنه أنه كان يقول: "كنت أنظر إلى فم قتادة، فإذا قال: سمعت وحدثنا حفظته وإذا قال: عن فلان تركته".

ورويانا في المعرفة للبيهقي (١٥١/١) وفيها عن شعبة أنه قال: "كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش وأبو إسحاق وقتادة".

"قال الحافظ: وهي قاعدة حسنة تقبل أحاديث هؤلاء إذا كان عن شعبة ولو عنعنوها"^{٣٢}.

دراسة نقدية لتخريج حديث النبي ﷺ (كَان يُعْجِبُهُ أَنْ يَدْعُوَ ثَلَاثًا وَيَسْتَغْفِرَ ثَلَاثًا)

من حيث القبول والرد

م.م. عبد المحسن علي محمد الجبوري

فَأَمَّنْ مَا يَخْشَى مِنْ تَدْلِيسِ أَبِي إِسْحَاقَ.

وينظر جامع التحصيل للعلائي من تثبت رواية شعبة عن أبي اسحاق أنه سمع من شيخه أم لا إذا عنعن. (ص ٢٤٥).

فالحكم على هذا الحديث بالضعف ليس بصحيح والصواب لمن حكم له بالقبول (تصحيحاً أو تحسيناً)

فعلى رأي الشيخ إذا الحديث صحيح. لأنه هو قال: "ولكن تبقى العلة الأخرى وهي العنعنة، فإن وجد تصريحه بالتحديث أو السماع صحت جملة الدعاء. والله أعلم".

المطلب الرابع: بيان خطأ الألباني رحمه الله:

الشيخ المحدث محمد ناصر الدين الألباني أحد كبار فرسان علماء الحديث وواحد ممن كان له قدم السبق في خدمة السنة النبوية وخصوصاً في مجال تخريج الاحاديث والحكم إليها فجزاه الله عن المسلمين بخير مما يجازي عباده الصالحين.

لكن قول الصواب وبيانه هذا لا يمنع ولا يقلل ممن كان هذا شأنه وخدمته للحديث النبوي لأن النصح لله ولرسوله مقدم على النصح لغيرهم فما أستدرك به عليه لبعض أحكامه التي وقعت منه سواء كان: (سهواً أو وهماً أو خطأً أو تعجلاً بحكم من غير استقصاء لأقوال الأئمة) وغيرها من ﷺ الأمور ليس عيباً ولا منقصة له ولا منه فكل يؤخذ منه ويرد الا المعصوم ومن خلال دراستي لسند هذا الحديث تبين لي أن الشيخ وقعت منه أمور رأيت من الواجب بيانها. وما ذلك إلا لأهميتها وخصوصاً لصاحبي الصحيحين، وغيرها، ثم واجب السابق على اللاحق

بيان ذلك ، وإن كنت ليس أهلاً لذلك فنسأله التوفيق والسداد لما يحب ويرضا فهو وحده من وراء القصد.

البحث الثالث: تنبيهات هامة:

وفيه مسائل:

المسألة الأولى: تسليمه وجزمه برواية اسرائيل عن أبي اسحاق بآخره.

بقوله: "نقل الحافظ العراقي في شرح "المقدمة" (ص ٣٩٤) عن أحمد: "إسرائيل عن أبي إسحاق فيه لين، سمع منه بآخرة". ونحوه في رواية ابنه عبد الله في "العلل".

والجواب عن ذلك:

أختلف قول أحمد في رواية اسرائيل عن ابي اسحاق وكذا خالفه غير واحد من الأئمة والحفاظ.

١. اختلافه فيه (رواية اسرائيل عن أبي اسحاق).

قال أبو طالب: سألت أحمد: من أحب إليك يونس أو إسرائيل في أبي إسحاق قال: "إسرائيل لأنه كان صاحب كتاب".

قال أحمد: "...إسرائيل ثبت الحديث"٣٣.

قال معاوية بن صالح: سألت أحمد بن حنبل عن شريك، فقال: كان عاقلاً صدوقاً محدثاً عندي، وكان شديداً على أهل الريب والبدع، قديم السماع من أبي إسحاق، قبل زهير وقبل إسرائيل، فقلت

دراسة نقدية لتخريج حديث النبي ﷺ (كَان يُعْجِبُهُ أَنْ يَدْعُو ثَلَاثًا وَيَسْتَغْفِرَ ثَلَاثًا)

من حيث القبول والرد

م.م. عبد المحسن علي محمد الجبوري

له: إسرائيل أثبت منه؟ قال: نعم، قلت: تحتج به؟ قال: لا تسألني عن رأيي في هذا، قلت:

إسرائيل تحتج به؟ قال: إي لعمري نحتج بحديثه^{٣٤}.

٢. روايته أثبت وأتقن من غيره في أبي اسحاق.

قال محمد بن مَخْلَد: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول إسرائيل في أبي إسحاق أثبت من

شعبة

والثوري^{٣٥}.

وقال ابو حاتم: "اسرائيل ثقة متقن من أتقن أصحاب أبي اسحاق"^{٣٦}.

قال الترمذي: "واسرائيل هو ثبت في أبي إسحاق"^{٣٧}.

وقال ايضاً: وقد أدرك يونس بعض مشايخ أبي إسحاق وهو قديم السماع , وإسرائيل أقدم سماعاً

من أبي عوانة , وشريك وإسرائيل هما من أثبت أصحاب أبي إسحاق بعد شعبة والثوري^{٣٨}.

وقال عيسى بن يونس: "كان أصحابنا سفيان وشريك وعد قوما إذا اختلفوا في حديث أبي إسحاق

يجيئون إلى أبي فيقول اذهبوا إلى ابني إسرائيل فهو أروى عنه مني وأتقن لها مني هو كان قائد

جده".

هذا بعض من أقوال الأئمة في رواية إسرائيل وانتقائه لرواية جده أبي اسحاق من هذا يبين أن

اسرائيل ليس متفق عليه أنه روى عن أبي اسحاق بآخره .

وقال ابن عدي وهو من أئمة السبر والاستقراء:

بعد أن ساق له أحاديث عدة في كامله.

قال: وإسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي كثير الحديث مستقيم الحديث في حديث أبي إسحاق وغيرهم وقد حدث عنه الأئمة ولم يتخلف أحد في الرواية عنه وهذه الأحاديث التي ذكرتها من أنكر أحاديثه رواها وكل ذلك يحتمل".

وقال أيضاً في حديث ((لا نكاح الا بولي)) "فهو معروف بإسرائيل لا يوصله غيره ومن الأئمة من لم يثبت في هذا الباب إلا حديث إسرائيل هذا لحفظه لحديث أبي إسحاق وسائر ما ذكرت من حديثه وما لم أذكره كلها محتملة وأحاديثه عامتها مستقيمة وهو من أهل الصدق والحفظ".

إلى أن قال: وإسرائيل أخبار كثيرة غير ما ذكرته وأضعافها عن الشيوخ الذين يروي عنهم وحديثه الغالب عليه الاستقامة وهو ممن يكتب حديثه ويحتج به^{٣٩}.

وقال الحافظ: رواية إسرائيل عن أبي إسحاق وسماع إسرائيل من أبي إسحاق في غاية الإتقان للزومه إياه لأنه جده وكان خصيصاً به.

وعن إسرائيل قال: كنت أحفظ حديث أبي إسحاق كما أحفظ سورة الحمد.

وقال ابن مهدي: إسرائيل في أبي إسحاق أثبت من شعبة وسفيان^{٤٠}.

وأسند الحاكم من طريق علي بن المديني ومن طريق البخاري والذهلي وغيرهم أنهم صححوا حديث إسرائيل ومن تأمل ما ذكرته عرف أن الذين صححوا وصله لم يستندوا في ذلك إلى كونه زيادة ثقة فقط بل للقرائن المذكورة المقتضية لترجيح رواية إسرائيل الذي وصله على غيره^{٤١}.

قال الحافظ: وقال: ((هو من أثبت الناس في حديث جده))^{٤٢}.

المسألة الثانية: تهكمه على الامام البخاري ومسلم.

دراسة نقدية لتخريج حديث النبي ﷺ (كَان يُعْجِبُهُ أَنْ يَدْعُو ثَلَاثًا وَيَسْتَغْفِرَ ثَلَاثًا)

من حيث القبول والرد

م.م. عبد المحسن علي محمد الجبوري

بقوله: "وأظن أنه استلزم ذلك من إخراج الشيخين لحديثه عن جده، وذلك غير لازم، كما لا يخفى على أهل العلم؛ لاحتمال أن اختلاطه لم يصلهما، أو وصلهما ولكن كان عندهما خفيفاً، كمثّل الذهبي فإنه قال: "شاخ ونسي ولم يختلط". أو غير ذلك من الاحتمال".

وهذا عجيب منه رحمه الله تعالى لأن أبا إسحاق السبيعي ممن عليه مدار الحديث والحديث الصحيح كما نص على ذلك إمام العلل وعبقريها علي بن المديني قال في كتابه العلل: نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة قال:... ولأهل الكوفة أبو إسحاق والأعمش^{٤٣}.

قال الذهبي: يعني معظم الصحاح^{٤٤}.

وقال أبو حاتم الرازي: كان أبو إسحاق واسع الحديث

وقال فيه أيضاً : ويشبه بالزهري في كثرة الرواية واتساعه في الرجال^{٤٥}.

فمن هذا شأنه الذي ممن عليهم مدار الحديث لم ينتبه له الامام البخاري ومسلم فقط البخاري خرج له في صحيحه وبرواية حفيده اسرائيل عن أبي اسحاق السبيعي أكثر من (٤٠) رواية ينظر (١٢٦، ٣٩٩، ٥٢٠، ٨١١، ١٦٨٣، ١٨٤٤) وغيرها،

وروى بنفس السند (٣٦٣٢، ٥٢٠) وفي مسلم (٢٣٨٠، ٧٥).

وهما من هما وخصوصاً الامام البخاري الذي قال عنه شيخه امام العلل علي بن المديني:

ذكر لعلي بن المديني قول محمد بن إسماعيل: ما تصاغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني، فقال: ذروا قوله، هو ما رأى مثل نفسه^{٤٦}.

المسألة الثالثة: كلامه يدل على أنه في أبي اسحاق اعرف من الذهبي.

بقوله: "كمنل الذهبي فإنه قال: "شاخ ونسي ولم يختلط".

الامام الذهبي من أئمة الاستقراء واسمه وكتبه تدل على قوة معرفته وعلمه ونقده

فهو في كل كتبه والتي ألفها على سنين من عمره أن أبا اسحاق لم يختلط.

قال الذهبي في الميزان (٢٧٠/٣): من أئمة التابعين بالكوفة وأثبتهم إلا أنه شاخ ونسي ولم يختلط".

وقال الذهبي في السير (٣٩٤/٥): وهو: ثقة، حجة بلا نزاع. وقد كبر وتغير حفظه تغير السن، ولم يختلط".

وكذا قال في كتابه: "الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم" (ص ٢٠٣) وكذا في كتابه "من تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث" (ص ٥٦٩) رقم الترجمة (٤٠٠).

قال الذهبي: إسرائيل اعتمده البخاري ومسلم في الأصول، وهو في الثبت كالأسطوانة، فلا يلتفت إلى تضعيف من ضعفه.

نعم شعبة أثبت منه إلا في أبي إسحاق. الميزان (٢٠٩/١).

وكذا قال العلائي في المختلطين (ص ٩٤): "وممن روى عنه قبل الاختلاط"

قال ابن معين: إنما أصحاب أبي إسحاق شعبة وسفيان الثوري.

قلت: ومثلهم أيضاً إسرائيل بن يونس وأقرانه ولم يعتبر أحد من الأئمة ما ذكر من اختلاط أبي إسحاق احتجوا به مطلقاً وذلك يدل على أنه لم يختلط في شيء من حديثه".

دراسة نقدية لتخريج حديث النبي ﷺ (كَان يُعْجِبُهُ أَنْ يَدْعُو ثَلَاثًا وَيَسْتَغْفِرَ ثَلَاثًا)

من حيث القبول والرد

م.م. عبد المحسن علي محمد الجبوري

المصادر

- ١- الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما، ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت: ٦٤٣هـ)، دراسة وتحقيق: معالي الأستاذ الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، الناشر، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط ٣، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ٢- الإصابة في تمييز الصحابة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلى محمد معوض، الناشر، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، سنة ١٤١٥ هـ.
- ٣- أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ للإمام الدار قطني ترتيب محمد بن طاهر بن المقدسي، المعروف بابن القيسراني، تحقيق: محمود محمد محمود حسن نصار / السيد يوسف الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م، (١/١٢٠).
- ٤- التاريخ الكبير محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت: ٢٥٦هـ) الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.
- ٥- تاريخ دمشق لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت: ٥٧١هـ)، عمرو بن غرامة العمري، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- ٦- تعليقات الدار قطني على المجروحين لابن حبان لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي الدار قطني تحقيق: خليل بن محمد العربي الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- ٧- تقريب التهذيب لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) تحقيق: محمد عوامة الناشر: دار الرشيد - سوريا الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ - ١٩٨٦.
- ٨- تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٢٦هـ.

- ٩- تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (ت: ٧٤٢هـ)، المحقق: د. بشار عواد معروف.
- ١٠- الجرح والتعديل لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد الحنظلي، الرازي. الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م.
- ١١- الدعاء للطبراني ، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، المحقق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٣.
- ١٢- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (ت: ١٤٢٠هـ) دار النشر: دار المعارف، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م
- ١٣- سنن الترمذي محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت: ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق، أحمد محمد شاكر (ج ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج ٣).
- ١٤- السنن الكبرى وفي ذيله الجواهر النقي، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ، مؤلف الجواهر النقي: علاء الدين علي بن عثمان المارديني الشهير بابن التركماني، المحقق، الناشر: مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد، الطبعة: الأولى . ١٣٤٤ هـ .
- ١٥- العلل ومعرفة الرجال لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ) ، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس الناشر: دار الخاني ، الرياض ، الطبعة: الثانية، ١٤٢٢ هـ - ٢٠١ م.
- ١٦- فضائل الصحابة ، أحمد بن محمد بن حنبل ، المحقق: د. وصي الله محمد عباس، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ - ١٩٨٣.
- ١٧- الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين وعلل الحديث ، أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، المحقق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧ م.
- ١٨- المتفق والمفترق ، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) دراسة وتحقيق: الدكتور محمد صادق آيدن الحامدي الناشر: دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق ، ط١، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

دراسة نقدية لتخريج حديث النبي ﷺ (كَانَ يُعْجِبُهُ أَنْ يَدْعُوَ ثَلَاثًا وَيَسْتَغْفِرَ ثَلَاثًا)

من حيث القبول والرد

م.م. عبد المحسن علي محمد الجبوري

٢٩- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمثروكين ، للحافظ محمد بن حبان بن أحمد ، أبي حاتم، البستي

(ت ٣٥٤هـ) ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد ، الناشر: دار الوعي - حلب الطبعة، الأولى، ١٣٩٦هـ.

٢٠- المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن

الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر

عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١ - ١٩٩٠.

٢١- مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار ، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خالد بن عبيد

الله العتكي المعروف بالبزار (ت: ٢٩٢هـ) ، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد ، وصبري عبد

الخالق الشافعي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت

٢٠٠٩م).

٢٢- مسند الإمام أحمد لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت: ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب

الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة

الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

٢٣- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي

(ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ط ١، لسنة

(١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م).

هوامش البحث

١ - رواه أبو داود (٣٦٥٩) ، وصححه سننه الحافظ، في مقدمة لسان الميزان ١/١٩٨. عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما مرفوعاً.

٢ - فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي ٣/٢٤٥.

٣ - رواه أبو داود (٣٦٦٠) والترمذي (٢٦٥٦) وغيرهم عن زيد بن ثابت مرفوعاً. بسند صحيح. ﷺ - ٢ ينظر الترغيب والترهيب للمنذري ١/٢٣.

٤ - رواه البخاري (١٧٤١) ومسلم (١٦٧٩).

٥ - البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير لابن الملحق (١/٢٥٧).

٦ - لا شك بشروطه.

٧ - تهذيب الكمال بأسماء الرجال للمزي (١/٣٦٥)، وتهذيب التهذيب لابن حجر (١/٤٨)، وتقريب التهذيب (٥٨).

٨ - تهذيب الكمال (١١/٤٠٦)، وتهذيب التهذيب (٤/١٨٢)، وتقريب التهذيب (٢٥٥٠).

٩ - التقريب رقم (٢٥٥٠).

١٠ - تهذيب الكمال (٢/٥١٥)، وتهذيب التهذيب (١/٢٠٨)، والتقريب (٤٠١).

١١ - الميزان (١/٢٠٩).

١٢ - التقريب (٤٠١).

١٣ - تهذيب الكمال (٢٢/١٠٢)، وتهذيب التهذيب (٨/٦٣)، والتقريب (٥٠٦٥).

دراسة نقدية لتخريج حديث النبي ﷺ (كَان يُعْجِبُهُ أَنْ يَدْعُو ثَلَاثًا وَيَسْتَغْفِرَ ثَلَاثًا)
من حيث القبول والرد
م.م. عبد المحسن علي محمد الجبوري

١٤ - التقريب رقم (٥٠٦٥).^{١٤}

١٥ - تهذيب الكمال (٢٦١/٢٢)، وتهذيب التهذيب (١٠٩/٨)، التقريب (٥١٢٢).^{١٥}

١٦ - المسند (٣٩٤/١) رقم (٣٧٤٤).^{١٦}

١٧ - المسند (٣٩٧/١) رقم (٣٧٦٩).^{١٧}

١٨ - السنن رقم (١٥٢٤).^{١٨}

١٩ - رقم (٤٥٧).^{١٩}

٢٠ - موارد الضمآن (٩٢٣).^{٢٠}

٢١ - المسند رقم (٥٢٧٧).^{٢١}

٢٢ - المسند الجامع (١٢٥/٢٨).^{٢٢}

٢٣ - العلل (٢٢٨/٢).^{٢٣}

٢٤ - المسند رقم (٣٢٧).^{٢٤}

٢٥ - كتاب الدعاء رقم (٥٢).^{٢٥}

٢٦ - الجامع الصغير فيض القدير (٢٣٠/٥).^{٢٦}

٢٧ - التيسير بشرح الجامع الصغير (٢٧٩/٢).^{٢٧}

٢٨ - في تخريجه لجامع الاصول (١٦٣/٤) رقم (٢١٣٢).^{٢٨}

٢٩ - الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (٢٠٢/٣) الهامش. ^{٢٩}

٣٠ - بينا في تخريج الحديث من خرج روايتهما. ^{٣٠}

٣١ - جامع التحصيل (ص ٩٧). ^{٣١}

٣٢ - النكت على ابن الصلاح (٢/٦٣٠-٦٣١). ^{٣٢}

٣٣ - سؤلات أبي داود لأحمد (ص ٣١١) بتصرف. ^{٣٣}

٣٤ - الضعفاء للعقيلي (٨١/٣). ^{٣٤}

٣٥ - الكامل في الضعفاء (٤٢٢/١). ^{٣٥}

٣٦ - الجرح والتعديل (٣٣١/٢). ^{٣٦}

٣٧ - سنن الترمذي عقب حديث رقم (١١٠٢)، والعلل الكبير للترمذي (ص ٢٧). ^{٣٧}

٣٨ - العلل (ص ١٥٥)، و (٢٦٠). ^{٣٨}

٣٩ - ينظر الكامل في الضعفاء (٤٢٤/١). ^{٣٩}

٤٠ - هدي الساري (ص ٣٥١). ^{٤٠}

٤١ - الفتح (١٨٤/٩). ^{٤١}

٤٢ - فتح الباري (١٩٧/١١)، وينظر ضوابط الجرح والتعديل مع ترجمة إسرائيل بن يونس (دراسة تحليلية) ^{٤٢} للشيخ الدكتور عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف (٦٠/٢) فانه اجاد وافاد واستوعب أغلب الكلام فيه وناقش هذه الأقوال نقاشاً علمياً دقيقاً وخرج بخلاصة قال:

دراسة نقدية لتخريج حديث النبي ﷺ (كَانَ يُعْجِبُهُ أَنْ يَدْعُوَ ثَلَاثًا وَيَسْتَغْفِرَ ثَلَاثًا)
من حيث القبول والرد
م.م. عبد المحسن علي محمد الجبوري

خلاصة أقوال أئمة الجرح والتعديل:

وثقه الجمهور، وتشدد يحيى بن سعيد القطان فترك الرواية عنه لروايته مناكير عن أبي يحيى القتات، وإبراهيم بن المهاجر، وضعفه تلميذه علي بن المديني تبعاً لشيخه القطان، وتعت ابن حزم فضعه ورد أحاديثه التي في الصحيحين.

ما ورد من توثيقه بهذه الألفاظ (ثقة متقن، ثقة، ثبت، هو في الثبت كالاسطوانة ، أحد الأثبات) فمحمول على روايته من كتابه كما قال الإمام أحمد: ((إذا حدث من كتابه لا يُعادر)).

وما ورد من توثيقه بهذه الألفاظ (صدوق، لا بأس به، صالح الحديث، جازز الحديث، مستقيم الحديث). فمحمول على روايته من حفظه. (ثقة متقن) في روايته عن جده أبي إسحاق، وهو من أثبت الناس فيه، ولو كان أداؤه من حفظه.

٤٣- كتابه العلل (ص ٣٧).^{٤٣}

٤٤- تذكرة الحفاظ (١/٢٦٤).^{٤٤}

٤٥- كتاب علل الحديث (٤/٥٤٨)، الجرح والتعديل (٦/٢٤٣).^{٤٥}

٤٥- تاريخ بغداد ١٨/٢٤٦.